

الدرس (22) من شرح كتاب الروض المربع من قول المؤلف رحمه الله) ولا يمسح ما يسقط من القدم (

خالد المصلح

الحمد لله رب العالمين واصلم على المبعوث رحمة للعالمين. نبينا محمد وعلى الله واصحابه اجمعين اما بعد. قال المصنف رحمه والله ولا يمسح ما يسقط من القدم او خفا يرى منه بعضه اي بعض القدم او شيء من محل الفرض - 00:00:00 لان ما ظهر فرضه الغسل ولا يجامع المسح. هذا مقطع من كلام المؤلف رحمه الله تظمن مسألتين هما شرطان فيما يمسح عليه من الخفاف ونحوها. الاول لا يسقط في ما اذا سار عليه. بمعنى ان يثبت على القدم. قال - 00:00:20 ولا يمسح ما يسقط من القدم. والعلة في هذا انه اذا كان يسقط من القدم فليس خفا. لان الخف المعهود هو ما كان ثابتنا على القدم في حال السير والمشي عليه. وهذا الشرط الذي ذكره المؤلف رحمه الله ليس عليه دليل - 00:00:40 فانه قد يكون الانسان اه لا يتمكن من المشي بمعنى ان يكون مقعدا ويلبس شيئا على قدمه قد لا يثبت على المسير. فانا كان مما يسمى خفا في العادة فانه يمسح عليه ولو لم يثبت لان هذا الشرط ليس عليه - 00:01:01 دليل فيما جاءت به النصوص والاصل انه يمسح على كل ما ستره القدم مما يلبس على الاقدام من الخفاف ونحوها. اشتراط شرط زائد على ذلك لابد له من دليل وليس هناك دليل يعده - 00:01:23 لذك المسألة الثانية الا يكون فيه خرق بمعنى ان انه لا يجوز المسح على ما فيه خرق من الخفاف. وهذا شرط يحتاج الى دليل كسابقه لانه اذا جاء الشرع بالاذن بالمسح مطلقا على ما ستر - 00:01:42 دم فان اي شرط يزيد لابد له من دليل وليس ثمة دليل يدل على وجوب ستة القدم وانه لا يصح المسح على خف فيه خرق. ولهذا الراجح في هذه المسألة انه يصح المسح على الخف المخرق وهو ما ذهب اليه الجمهور - 00:02:06 من الحنفية والمالكية والشافعي في القديم وكذلك جماعة من الحنابلة. واختار ذلك شيخ الاسلام ابن تيمية رحمه الله والدليل على الجواز العموم في النصوص الدالة على جواز المسح هذا هو الدليل لو قلت ما الدليل - 00:02:26 على جواز المسح على الخف المخرق العموم في النص. والتعليق الذي قالوه لان ما ظهر فرضه الغسل ولا يجامع المسح هذا فيما اذا ظهر القدم جميعها او غالبيتها اما اذا ظهر بعضها فانه لا دليل على ان فرضه الغسل بل المسح لانه - 00:02:42 الاصل في المسح انه ليس عاما لكل الخف انما على ظاهره كما هو معلوم. قال رحمه الله فان لبس خفا على خف قبل يعني لبس خفا ثم لبس عليه اخر. ولو مع خرق احد الخفين يعني ان احد الخفين لا يصح - 00:03:02 عليه هذا المقصود بقوله ولو مع خرق احد الخفين. يعني لبس خفا سليما و خفا مخرقا. فالحكم للخف الفوقاني بمعنى ان الحكم فيما يتعلق بوجوب ان تكون الاقدام داخلة على طهارة. والخلع للفوقاني. التعليق - 00:03:22 قال لانه ساتر فاشبه المنفرد. ساتر بالنظر الى ان السترة حصل من مجموع الخفين. اذا كان هذا خرق هو الاعلى. اما اذا كان الاسفل هو المخرق فان السترة في الاعلى ويكون تعلق المسح به واضح. لكن لو كان المخرق هو الاعلى - 00:03:42 لفانه في هذه الحال يكون السترة حصل من مجموع الخفين ولذلك تجاوزوا فيه وادنو بالمسح في مثل هذه الصور قال في التعليق انه ساتر فاشبه المنفرد. وكذا لو لبسه على لفافة. وان كان هذا فيما اذا كان احدهم سليم. والآخر مخرب - 00:04:02 لكن ان كانا مخرقين فيه خرق لم يجز المسح ولو سترى. لان العبرة كوني احدهما ساترا سالما من مؤاخذه. واما اذا

كان جميعاً مخرقين فإنه في هذه الحال لا يصح ذكر في - 00:04:22

حاشية العنجري رحمه الله ان قوله فان لبس خفا على خف يشمل اربع صور ان يكون صحبيين وهذا واضح. ان يكونوا مخرقين وهذه السورة الاخيرة التي قال انها لا يجوز المسح ان كان صحبيين فالحكم للفوقيانى ان كان مخرقين لا يصح المسح عليهم. الصورة الثالثة ان يكون الاعلى - 00:04:42

صحيحاً والاسفل مخرقاً هذا يصح المسح عليه وعكسه ان يكون الاسفل صحبياً والاعلى مخرقاً. هذه الصورة هي التي ايضاً اشار اليها. المؤلف اشار الى صورتين. في كلامه اذا كان احدهما مخرقاً سواء كان الاعلى او الاسفل. وأشار ايضاً الى الصورة الثانية اذا كان مخرقاً وترك الباقي لان الباقي داخل في الحكم - 00:05:04

التي لم يذكرها اذا كانا صحبيين هي الصورة الوحيدة اما الثلاث سور فهي مذكورة. ثلاث سور تضمنها كلام المؤلف في قوله فان لبس خف فان على خف قبل الحدث فالحكم للخف الفوقيانى. الصور اربع فان لبس خفا على خف قبل الحدث يشمل الصحبيين - 00:05:28

ولو مع خرق احد الخفين يدخل فيه صورتان. فيما اذا كان الاعلى هو المخرق او الاعلى هو الصحيح. فالحكم وللخلف الفوقيانى لانه ساتر فاشبه المنفرد. وكذا لو لبسه على لفافة. الصور الرابعة وان كانوا مخرقين. يعني الفوقيانى - 00:05:48

والتحتاني لم يجز المسح ولو سترى. وهذا الصحيح من المذهب. وقيل يجوز المسح لو كانوا مخرقين وجه الترجيح ان العبرة بكون القدم مستوراً. لأن الله جعل فرض القدم غير المستورة الغسل. وجعل فرض القدم المستورة المسح - 00:06:08

ولا فرق في ذلك بين ان يكون الستر حصل من خف واحد او من مجموع خفين. قال رحمه الله وان ادخل يده من تحت الفوقيانى ومسح الذي تحته جاز. قوله وان ادخل يده من تحت الفوقيانى يعني مسح التحتاني. ظاهر كلامه انه لا فرق بين - 00:06:28

ان يكون التحتاني هو المخرق او التحتاني هو الصحيح. وهذا فيه غرابة يعني. لانه اذا كان التحتاني مخرقاً فهو لم يستر والمسح تعلق به لكن ظاهر قوله رحمه الله وان ادخل يده من تحت الفوقيانى سواء كان الفوقيانى صحبياً او مخرقاً. والذي يظهر ان - 00:06:48

لا الانسان اذا لبس اكثر من خوف فان الحكم يتعلق بالقدم وما عليها. سواء كان خفا او اكثر من خف يعني الحكم مناط الحكم هو ان القدم مستوراً. فسترت بخف او خفين او بمجموعة خفاف. فما دامت القدم - 00:07:08

دورة فان فرضها المسح. لعموم النصوص الواردة في ذلك. قال رحمه الله وان احدث ثم لبس الفوقيانى قبل مسح التحتاني او بعده لم يمسح الفوقيانى بل ما تحته لانه لم يدخله على طهارة. هذا التعليم والقول الثاني لانه يجوز المسح على الفوقيانى ولو ادخله - 00:07:29

على غير طهارة والتعليق قالوا لان المسح قام مقام الغسل. وقيل انه بالنظر الى المجموع فان الحكم يتعلق بالممسوح اولاً فاذا ادخل شيئاً بعد ذلك لابد ان يكون على طهارة حتى يجوز المسح عليه والذي يظهر - 00:07:55

والله تعالى اعلم انه لا يلزم ذلك على ما ذكرنا من قول بعض الشافعية ومناط الحكم في كل هذه الصور واحد وهو ما ذكرته من قبل وهو كون القدم مستوراً فاذا كانت القدم مستوراً فإنه يمسح على ما سترها. خف - 00:08:15

او اكثر من خف لبس اولاً او لبس بعد حدث ومسح او لبس بعد حدث قبل مسح. كل ذلك يدخل في عموم النصوص الدالة على المسح على الخفين. وما ذكر الفقهاء من شروط يحتاج الى دليل. وهذه المسائل ليست مسائل اه نادرة - 00:08:35

لا تحدث بل هي مسائل تدعو الحاجة الى بيانها. فلما لم يذكرها الشارع هي من جملة العفو الذي ينبغي الاقتصار على ما ورد دون التعمق بالبحث والسؤال او التشقيق للمسائل والاحكام. قال رحمه الله ولو نزع الفوقيانى بعد مسحه - 00:08:55

لزم نزع ما تحته. لان الحكم تعلق به. وهذه ايضاً امتداد للمسائل السابقة. والراجح فيها ان نزع خف اذا كان قد لبس على خف او جاور اذا لبس على جورب لا ينهي رخصة المسح. بل حكم - 00:09:15

ما دامت القدم مستوراً فيمسح على الخف التحتاني او الجوهر التحتاني ويكون هذا كما لو زال ظهارة الخف فيعامل معاملة الظهارة

والبطانة. قال رحمه الله ويensus وجب اكتر العمامة. ويختص ذلك بدوائرها. هذا ما يتعلق - 00:09:35

العمامة تقدم ما يتصل بمسح الخف وانه يمسح ظاهر الخف ولا يجب استيعابه. واما العمامة فالعمامة اختلف العلماء رحمهم الله في قدر ما يمسح منها فما ذكره المؤلف رحمه الله في هذا الموضع ان الواجب في مسح العمامة مسح اكترها لانه يصدق عليه ما جاء -

00:09:55

افي النصوص من ان النبي صلى الله عليه وسلم مسح على العمامة فالمتبادل انه يمسح على اكتر العمامة. وذهب جماعة من الى ان الواجب في المسح على العمامة مسح جميعها بان يستوعب جميع العمامة بالمسح. والقول الثالث -

00:10:19

ان الواجب في المسح على العمامة مسح ما يصدق عليه اسم المسوح. فلا يلزم الاستيعاب ولا الاكثر ولذلك قالوا ويensus وجب اكتر العمامة ويختص ذلك بدوائرها. والذي يظهر والله تعالى اعلم ان مسح الغالب من العمامة هو -

00:10:39

راجح ولا يلزم الاستيعاب بل يمسح غالبيها. والقول بأنه يمسح القدر الذي يصدق عليه انه مسح له او قوة وحظوظه بالنظر الى ان

00:10:59

المسح على بعض العمامة صدق عليه اسم انه مسح على العمامة يعني -

يصدق عليه المعنى المذكور. قال رحمه الله ويensus اكتر ظاهر القدم وهذه ايضا مسألة متصلة السابق وهو القدر الواجب في المسح

00:11:19

والدليل على ذلك حديث علي لو كان آآ الدين بالرأي لك كان اسفل الخف اولى بالمسح من اعلاه. وقد رأيت رسول الله صلی الله علیه

00:11:39

وسلم يمسح على ظاهر خفيه. هذا الحديث فيه الدلة على ان الذي يمسح من الخف -

هو الظاهر اي ظاهر الخف وهذا مذهب الحنفية والحنابلة فالمشروع في المسح على الخف مسح اعلاه فقط دون اسفله واما القدر

00:11:55

واجب مسح ظاهر اكتر ظاهر الخف. وهذا مذهب الحنابلة. والذي ذكره المؤلف رحمه الله هو المذهب. والدليل ان النبي صلی الله علیه

وسلم مسح الخف وهذا يتحقق بمسح اكتر ما ظهر من الخف. يعني هو المتبادل من النص لان المسح اضيف الى الظاهر فيثبت الحكم

00:12:15

اسهل اكتر من الظاهر واما القول الثاني فان الواجب في المسح استيعاب مسح ظاهر الخف وهذا مذهب المالكية ووجهه ان المسح على الخف شامل لجميع الخف. فيجب استيعاب جميع ظاهر الخف. والقول الثالث في المسألة هو ما ذهب اليه الشافعية من

ان القدر - 00:12:36

المجزئ في المسح على الخف ما يصدق عليه اسم المسح دون تحديد. تلحظ ان الخلاف في هذه المسألة نظير الخلاف في ما يتعلق

بالمسح على العمامة هو الذي يظهر الله تعالى اعلم ان ما يصدق عليه اسم المسح يتحقق به القدر المجزئ من المسح على الخف -

00:12:56

المجزئ في المسح على الخف هو ما يصدق عليه اسم المسح دون تحديد ولا احوط مسح اكتر ظاهر الخف. قال رحمه الله في بيانه صفة المسح وسنة ان يمسح باصبع يده يعني ليس بالراحة انما بالاصبع. من اصابعه اي من اصابع رجله -

00:13:16

ده ايه ؟ الى ساقيه. يمسح رجله اليمنى بيده اليمنى ورجله اليسرى بيده اليسرى. هذه الصفة وردت في حديث عند البيهقي الا ان اسناده منقطع وال الصحيح انه لم يرد في صفة المسح حديث يشار اليه. فكيف ما مسح حصل المقصود؟ ولذلك قال المصنف بعد -

00:13:36

الذكر هذا استنادا الى الرواية الواردة وان كانت ظعيفة قال وكيف مسح اجزاءه؟ وانما قال يمسح الرجل اليمنى باليد اليمنى واليسرى

00:13:56

باليسرى نظرا لكون القاعدة في المسح في الطهارة انه لا تؤمن فيها بل المسح لجميع العضو الممسوح والامر في هذا واسع. فلو بدأ باليمنين لعموم الاحاديث الواردة بالندب الى البداءة باليمنين له وجه فيبدأ بمسح اليمنى

00:14:16

ثم يمسح اليسرى. ولو اخذ بالقول الاول الذي وردت به الرواية الضعيفة -

فهو محتمل لكن الفارق بينهما ان البداءة باليمنين قبل اليسار في المسح في القدين يدخل في عموم الاحاديث التي تندب الى البداءة

باليمين قبل الشمال. واما قوله من المصح ليس فيه تيان في الطهارة فذاك فيما كان عضوا واحدا كالرأس - [00:14:36](#)
اما ما كان العضو فيه يمين ويسار كاليدين والرجلين فان التيامن ممكنا لا سيما ان العموم وارد ابدا ببيانها ومواقع الوضوء منها.
وعmom كان يجبه التيمم في تعلقه وترجله وظهوره. فالذى يظهر والله - [00:14:56](#)

تعالى اعلم ان الاقرب لظاهر السنة هو ان يبدأ بمسح رجله اليمنى ويده اليمنى ويمسح رجله اليسرى بيده اليسرى او بيده الامر في
هذا يسير لكن الشأن في انه ثمة تيامن في المصح على القدمين هذا الاقرب والله تعالى اعلم. قال رحمه الله يفرج - [00:15:16](#)
اصابعه اذا مسح حتى يأتي على اكثر ظاهر الخف وكيف مسح اجزاءه؟ يعني سواء مسح على الصفة التي ذكر او على الامر في هذا
واسع ويكره غسله اي غسل خف وتكرار مسحه يكره غسله لأن المطلوب فيه المصح والغسل زيادة - [00:15:36](#)
والزيادة في الوضوء تدخل في عموم فمن زاد فقد اساء وظلم. اما كراهيته تكرار ومسحه فكراهيته تكرار المصح ايضا ظاهرة لانه ولم
يرد التكرار في المصح وهي ظاهرة مخففة فلا يطلب فيها التكرار. قوله رحمه الله دون اسفه اي اسفل - [00:15:56](#)
فلا يمسح اسفل الخف لحديث لو كان الدين بالرأي لكان اسفل الخف اولى بالمسح من اعلاه. فدل على انه لا يمسح اسفل الخف. قال
رحمه الله وعقبه فيسنه مسحها بعد ورود ذلك. ولا يجزئ اي ولا يجوز اي اقتصر عليه - [00:16:16](#)

اي لو اقتصر على مسح الاسفل او العقب دون مسح الظاهر لا يجزئ. وهذا قولوا واحدا في المذهب والعلة في ذلك انهم مسح على
خلاف ما ورد عن النبي صلى الله عليه وسلم فيكون لم يأت بما شرع في المصح فلا يجزئه هذا المصح. والقول الثاني - [00:16:36](#)
انه يجزئ والاقرب عدم الاجزاء الا من جاهل الجاهل له احكام تخصه. قال رحمه الله ويمسح على جميع الجبيرة. هذا ما فيه الجبيرة
المسح على العمامة والخف في المذهب ان الحكم يتعلق بجميع الجبيرة - [00:16:56](#)

لما تقدم في حديث صاحب الشجنة. والحديث ضعيف كما تقدم حديث صاحب الشجنة ضعيف لكن عمل العلماء بموجبه لأن المصح هنا
نائب عن الغسل في العضو والغسل يستوعب جميع العضو فكذلك المصح. والامر في هذا - [00:17:12](#)

ظاهر من حيث ان الاقرب هو استيعاب العضو بالمسح. وسيأتي حديث صاحب الشجنة والكلام عليه وما دل عليه في باب التيمم.
قوله رحمه الله ومتى ظهر بعض محل الفرض من مسح بعد الحدث - [00:17:35](#)

بخرق الخف او خروج بعض القدم الى الساق او ظهر بعض رأس وفحش او زال الجريء جبيرة استئناف الطهارة الطهارة بمعنى انه
يجب الخلع في الخف وفي العمامة وفي الجبيرة ان امكن. قال فان استئناف - [00:17:54](#)

عرفت فان تطهر ولبس الخف ولم يحدث لم تبطل طهارته بخلعه ولو كان توظأ تجديدا ومسح. قوله متى طبعا بمحل الفرض من
مسح بعد الحدث بخلق الى اخره استئناف الطهارة. الصواب في هذه المسألة انه لا يجب استئناف الطهارة. وانما قالوا - [00:18:14](#)
بوجوب الاستئناف لانه ظهر بعض محل الفرض. وظهور بعض محل الفرض في القدم يبطل المصح عليه. وفي امامه يثبت الحكم
الحاقة بالخف. وكذلك الجبيرة. والذي يظهر الله تعالى اعلم ان الاصل لا دليل عليه. فكل ما الحق به ايضا - [00:18:34](#)

لا دليل عليه. فاذا ظهر بعض القدم ما دام انه لم يخلع الخف. وكذا العمامة وكذا الجبيرة فالحكم فيها انه يجوز المصح على ان الجبيرة
والعمامة في الاصل لا يشترط لها ما يشترط في مسح الخف لكن ما ذكره المؤلف جاري - [00:18:54](#)

على المذهب من ان مسح الامام او المصح على الجبيرة حكمهما حكم المصح على الخف. الا ما ترتب عليه ضرر كما لو كان في خلع
الجبيرة او فيها ظرر. قال رحمه الله او تمت مدة اي مدة جواز المصح سواء مسافرا او مقیما. استئناف الطهارة - [00:19:14](#)
يعني لم يجز له المصح بل يجب عليه استئناف الطهارة او ان لم يجز له المصح هذا واحد. ثانيا انه لا يعتبر الطهارة السابقة في اباحة
ما تشرط له الطهارة. فقوله استئناف يفيد فائدتين. انه لا يجوز له ان يمسح على - [00:19:34](#)

هذا الخف بعد اكمال المدة وما كان من طهارة قبل انتهاء المدة لا يعتقد بها بعد انتهاء المدة فلا يستبيح بها ما يشترط له الطهارة من
صلوة او تلاوة او طواف او غير ذلك على حسب ما ذكره - [00:19:54](#)
الفقهاء رحمهم الله قال ولو في الصلاة يعني ولو كان في صلاة فإنه يخرج منها. والتعليق قالوا لأن المصح اقيم مقام الغسل فاذا زال
انقضت مدة بطلت طهارة في الممسوح. ووجب الغسل قال فتبطل في جميعها اي في جميع - [00:20:14](#)

أعضاء الطهارة لكونها لا تتبعط. وهذا الذي ذكره المؤلف رحمه الله هو الذي عليه اكثر اهل العلم. والقول الثاني انه اذا انقضى مدة المسح ولم يحدث فانه لا تنتقض الطهارة بانتهاء مدة المسح على الخفين. فانتهاء مدة المسح - [00:20:34](#)

ليس ناقضا من نواقض الطهارة بل يصلى ما لم يحدث وهذا مذهب الظاهيرية وذهب اليه شيخ الاسلام ابن تيمية رحمه الله في الاختيارات قال ولا ينتقض وضوء الماس على الخف والعمامة بنزعهما ولا بانقضاء المدة. وذهب اليه ابن المنذر والنwoوي وابن المنذر تقييد جيد في هذا - [00:20:54](#)

قال رحمه الله وقد احتاج بعض من لا يرى عليه اعادة الوضوء ولا غسل قدم والخف عليه طاهر كامل الطهارة بالسنة الثابتة ليس كذلك اذا مسح الخف في المدة هو على طهارته بالسنة الثابتة. يقول رحمه الله ولا يجوز نقض ذلك اذا - [00:21:19](#)

بلغ خفه الا بحجة من سنة او اجماع. وليس مع من اوجب عليه ان يعيده الوضوء ان يغسل الرجلين حجة يعني ليس هناك دليل لا من الكتاب ولا من السنة ولا من الاجماع. فاذا كان كذلك فالاصل بقاء الطهارة. والى هذا - [00:21:39](#)

ذهب الحسن البصري وقتادة وجماعه من اهل العلم ومن اختار هذا القول النwoوي رحمه الله من الشافعية. فالصحيح في هذه المسألة ان انتهاء مدة المسح لا ينقض الطهارة. بل يصلى ما لم يحدث. واذا هذا ذهب ابن المنذر والنwoوي وهو الشيخ - [00:21:59](#) ابن تيمية رحمه الله واختاروا جماعة من المحققين وهو اختيار شيخنا ابن عثيمين رحمه الله. والحجۃ ظاهرة انه لا دليل على النقد. وبهذا يكون قد انتهى ما يتعلق بباب المسح على الخفين. يعني نقف على هذا والله تعالى اعلم وصلی الله وسلم على نبینا محمد - [00:22:19](#)